رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام:

المؤتمر أعطى لهذا الوطن مالم يعطه أي حزب سياسي وهو مؤتمر الشعب

نوجه الحكومة بسرعة إنجاز قانون السلطة المحلية وتعديلاته وإعطائها صلاحيات أوسع

على كل واحد منا أن يطهر نفسه سواءً في الحزب الحاكم أو المعارضة

سندعم القطاع الخاص متى ماتعامل بمصداقية ورحم نفسه والمواطنين

إذا رأيتم قطعة أرض تسحب من عدن أو من صنعاء عبر الموانئ أوقفوها

الحكومة غير قادرة على استيعاب كل الخريجين من الجامعات ومن يقل غير ذلك فهذه مزايدة

المعارضة يجب أن تكون عندها طهارة فلا أحد يرمي بيوت الناس وبيته من زجاج

من يتحدث عن الفساد يجب أن يكون نظيفاً لا فاسداً

صنعاء / سبأ:

اختتمت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام أمس بصنعاء أعمال دورتها الثانية التي عقدت على مدى يومين في قاعة 22 مايو للمؤتمرات الدولية برئاسة فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح /رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر.

ووقفت اللجنة في اجتماعها الذي تزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المؤتمر(اليوبيل الفضي) أمام عدد من التقارير المتصلة بأنشطة المؤتمر خلال الفترة مابين انعقاد دورتيه الأولى والثانية والأوضاع الاقتصادية التي تهم المواطنين وما اتخذته الحكومة من برامج وسياسات لتحسين الأداء الاقتصادي .. وتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 – 2010م.. وكذا ترجمة المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

وفي ختام أعمال الدور تحدث فخامة الأخ الرئيس بكلمة أعرب في مستهلها عن شكره لكل المداخلات والملاحظات والهموم التي طرحت من أعضاء اللجنة الدائمة..وقال" ونحن نختتم اعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة بعد تشكيلها قبل عامين في المؤتمر السابع الذي انعقد في مدينة عدن، اسمحوا لي ان اشكر الأخوة والأخوات أعضاء اللجنة الدائمة على كل المداخلات والملاحظات والهموم التي عبروا عنها في هذه الدورة، وهي تعبر عن هم جماهير الشعب لأنكم من الشعب وإلى الشعب، ولأن المؤتمر الشعبي العام هو مؤتمر الشعب والذي أعطى لهذا الوطن مالم يعطه أي حزب سياسي، وبنكران ذات وبشموخ وبتواضع وبصدق ومصداقية لدى المؤتمر".

كما أعرب فخامته عن شكره لأعضاء المؤتمر الشعبي العام وقواعده وأنصاره وحلفائه..وقال" ومن خلالكم اشكر جماهير شعبنا اليمني العظيم الذي منح المؤتمر الثقة في مجلس النواب ورئاسة الدولة والسلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، فشكرا لكم وشكرا لشعبنا اليمني العظيم".

ووجه فخامة الأخ الرئيس الحكومة بسرعة انجاز قانون السلطة المحلية..وقال"نؤكد على الحكومة سرعة انجاز قانون السلطة المحلية وتعديلاته مع إعطاء صلاحيات أوسع للسلطة المحلية بحيث يتضمن انتخاب المحافظين ومدراء الوحدات الإدارية، فهذا الأمر ليس من باب المزايدات وكثير من الناس يتخوفون من الانتخابات".

وأضاف" كنتم وكانت كل الأحزاب السياسية في المعارضة متخوفة تماما من إنشاء المجالس المحلية، وأتذكر أنني كنت في عدن وهناك حوارات تجري بين اللجنة العامة وأحزاب المعارضة حول المجالس المحلية وجاءت الفكرة باختصار وعلى استحياء، ان تبدأ الانتخابات في عواصم المحافظات واذا ما نجحت هذه التجربة ننتقل نقلة أخرى إلى الوحدات الإدارية، الا أننا حرصنا على المضي قدما في تطبيق تجربة السلطة المحلية، وقلت على بركة الله نطبق هذا النهج وبالفعل نجحت التجربة و حققت نتائج باهرة".

وتابع فخامة الأخ الرئيس قائلا" كان في البداية عدم فهم لقانون السلطة المحلية، ولكن كل سنة يتوسع الفهم إلى الأحسن والأفضل وأصبح الأداء جيداً، واستطيع القول ان نجاحها وصل إلى اكثر من 80 بالمئة وهذا نجاح باهر وتجربة رائعة فلا خوف من انتخاب السلطة المحلية".

وأردف فخامته " صحيح ستحصل بعض السلبيات، الا ان المرشح لرئاسة السلطة المحلية اذا ما كان واعياً وقوياً ومتعلماً ويشعر بالمسؤولية سيتمكن من إقناع الناخبين ببرنامجه، لان الناخبين يحترمون القوي والمخلص والكفؤ والنقي والنظيف، لذا لاخوف من تعديل قانون السلطة المحلية وانتخاب السلطة المحلية".

وقال فخامة الأخ الرئيس " انا ومن خلال تجربتي في السلطة ان بعض العسكريين كانوا شرطة محلية في بعض المديريات، والمحافظات فكانوا غير ذي جدوى وغير فاعلين ولا يستطيعون ضبط احد خوفا من الثار والمشاكل التي بينهم فنقلناهم إلى مديريات أخرى وكان أداؤهم جيداً، وكذلك الحال بالنسبة للمحافظين الذين عيناهم من المحافظات فقد كان أداؤهم سلبياً ويعملون في ظل خوف وتراجع وحساسية ان هذا من قبيلة فلان، وهذا من منطقة فلان وهذا يريد ان يتآمر علينا".

وأكد فخامته ان مثل هذه الأصوات، ستكون موجوده لكن لاخوف من توسيع الصلاحيات وتفعيل التنافس بين السلطات المحلية حول زيادة الموارد، بحيث ان من يحقق نمواً بالإيرادات أكثر زدناه من الإعتمادات المركزية، وتكون هذه الإيرادات لصالح السلطة المحلية وليس للسفريات والنثريات و الترفيه والاغراض الشخصية، بل تسخيرها لصالح التنمية وخدمة المواطنين .

وأشار فخامة الأخ الرئيس إلى أهمية ان لا يظل تشجيع الاستثمارات مجرد شعار ..مؤكدا ضرورة تشجيع الاستثمارات بتسهيل الأمور وكما تم التاكيد من قبل من خلال نافذة واحدة، وليس من عدة نوافذ لتذليل الصعاب امام الاستثمارات، وهو ما يستدعي عدم انجرار هذه الهيئات والحكومة إلى سماسرة الاستثمارات.

وقال" يجب أن نسير إلى الأمام ونوزع الأراضي ونقدم التسهيلات، وإذا رأيتم قطعة أرض تسحب من عدن او من صنعاء عبر الموانئ أوقفوها لكن إذا ما بني عليها أبراج او مساكن او حل مشكلة اليد العاطلة، يجب تقديم التسهيلات اللازمة لنجاح وانجاز مثل هذه المشاريع".

وأضاف فخامة الأخ الرئيس"يجب ان يكون مفهوماً لدى أعضاء المؤتمر الشعبي العام ولدى كافة جماهير شعبنا ان الحكومة غير قادرة على استيعاب كل الخريجين من الجامعات، ومن يقل بغير ذلك فهذه مزايدة".

واعتبر فخامته التوجه نحو التعليم المهني كفيلاً بعدم وجود أية يد عاطلة على الإطلاق سواء استوعبتها السوق المحلية أو ذهبوا لعمالة خارجية لأنهم عمالة نوعية، ومدربة مهنيا وفنيا فإذا ما ذهبت إلى الخارج سيكون مردودها على الأفراد أنفسهم وعلى الاقتصاد الوطني ايجابيا، وهذا ما هو حاصل في لبنان وبقية الأقطار العربية.

وقال" عندما تكون العمالة مدربة مهنياً وفنياً ومتعلمة لن يكونوا حمالين حجر أو طوب، فقد انتهت الموانئ التي كانوا يحملون فيها على أكتافهم السكر والأرز، الآن توجد رافعات ، والآن يوجد عمل مهني وفني، فنحن نستوعب اليد العاطلة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .

وأضاف فخامة الأخ الرئيس " لنتجه بالأموال الموجودة إلى بناء مدن سكنية في تعز وعدن ، في حضرموت والحديدة ،وإب وصنعاء، فهذه المشاريع ستمتص البطالة وتشغل اليد العاملة، كما سيتم بيعها إلى المواطن بسعر ميسر، وستعود الأموال التي تنفق على هذه المشاريع سواء من أموال التأمينات أو غيرها إلى الخزينة، باعتبار ذلك هو الحل لمشكلة البطالة، وليس المزايدة على الحكومة بعمل جمعية للعاطلين او جمعية للأكاديميين او غيرهم، فهذا مجرد خيال ومزايدة".. مؤكدا ضرورة الاتجاه نحو زراعة الحبوب، خاصة في مناطق تهامه والجوف ومأرب وبيحان ووادي حضرموت ووادي تبن، والتقليل من زراعة القات.

وقال" انا هنا اتحدث مع الحكومة واللجنة الدائمة ويسمعني كل المواطنين".

ووجه فخامة الأخ الرئيس الحكومة بالبحث عن آليه جديدة لتوزيع القمح وبيعه بسعر موحد مثل البنزين في جميع انحاء الجمهورية سواء عن طريق مؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام ..مشيرا إلى أهمية تضافر الجهود الرسمية والشعبية لانجاح ذلك بحيث يتحمل المواطنون بعضهم البعض بما يضمن توحيد سعر البيع.

وقال" نحن لسنا ضد القطاع الخاص، فمتى ما كان يتعامل بمصداقية ويرحم نفسه ويرحم المواطنين سندعمه وليس لدينا ضده اي تحفظ أو حسد على الإطلاق، لكن يجب مراقبة الله في مواطنينا، وعلى كل واحد منا أن يطهر نفسه سواء في الحزب الحاكم أو المعارضة".

وأضاف فخامته "المعارضة يجب أن يكون عندها طهارة فلا أحد يرمي بيت الناس وبيته من زجاج، فلا تتهم الناس بالفساد وانت غارق في الفساد، فالشخص عندما يتحدث يجب أن يكون نظيفاً وتكون هامته قوية مش تكون فاسد وتتحدث عن الفساد هذه بلطجة".